ان قد السبع الى تخيير المجمع فاعاد بعد النسخ ترخص المسافر والمريض
بعد العلم انه مبنى على ما كان قوله اى يريد الله بيسر عليكم اشارة لذلك
الى ان اليسر والعسر مصدران بحذف الزوائد من التفعيل فيرد
الاستدلال المعتزلة بهذه الآية على انه قد يقع من العبد ما لا يريده الله
تعالى وذلك لان المريض والمسافر اذا صاما حتى اجهدهما الصوم
فقد فعلا خلاف ما اراده الله لانه اراد اليسر حاصل الرد ان ارادته
اراد اليسر وعدم التعسير في حقهما بإباحة الفطر وقد حصل بخلاف
لقوله فعدة من ايام اخر من غير تخالف وابو حنيفة والشافعي ههنا
بالطلب وليس بشيء اما اولا فلانه الزام المذهب الاعتزال من ان ارادة
تعالى لافعال العباد عبارة عن الامر واما ثانيا فلانه تعالى
ما طلب منا اليسر بل شرع لنا اليسر قال تعالى ما جعل الله في الدين
من حرج اللهم الا ان يقتضي اليسر ما يسر فقوله ولا العسر منصوب
معطوف على بكم كما هو المتبادر وفيه اشارة الى ان عدم ارادة
العسر كناية عن ارادة عدم العسر لكون الاول لازما للثاني وذلك لان قوله
تعالى يريد الله بكم اليسر علة للترخيص لزالة العسر الذي هو وجوب
الصوم عناد وهو معلل بالارادة لانعدام الارادة التي هي علة الاعدام
الازلية فائدة التعبير بطريق الكناية التنبيه على ان عدم العسر كالاعدام
الازلية في عدم تعلق الارادة ما ذكر نا لكن جعل العناد على الشكل
الذي اختاره المحقق التفتازاني من ان ما ذكره من انه يريد بالكم اليسر
معلول يريد بكم اليسر لا معلول لا يريد بكم العسر لان عدم ارادة العسر
لا يستلزم ارادة عدم العسر الا اذا ثبت لزوم تعلق الارادة بأحد
النقيضين ليثبت تعلق عدم ارادة العسر بالعسر بقوله يريد
ان ييسر عليكم فالحاجة الى تغيره بقوله يريد بكم اليسر وهل عدا
الاتكرار والذي اختاره بعض الناظرين من ان قوله لا يعسر مرفوع
معطوف عليه يريد ونية على ان عدم ارادة العسر مستلزم لعدم العسر

لا يكون

او لا يكون شيء بدون ارادته فانه مع كونه حقا وجاعلا سياق الكلام
غير صحيح لانه ان اراد انه لا يكون شيء من الموجودات والاعدام بدون
ارادته فممنوع فان الاعدام الازلية لعدم الارادة كما نطق به الحديث
المرفوع ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وان اراد به بعض من
الموجودات لا يتم التقريب فقوله دل عليه ما سبق من قوله فمن شهد
منكم الشهر الخ قوله ولتكملوا العدة وليست علة له لتخلل الواو الفاصلة
ونظيره قوله تعالى وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض
ولتكون من الموقنين قوله وشرع حمله ما ذكر في شمس العلوم شرع الله
لعباده في الدين شرعا هو منبع للشرايع فقد الفعل مقدرا رعاية
للاصل مع عدم مقتضى الى خير والبه ذهب الزجاج وفي الكشف
قدره مؤخرا مما اخبر به الفراء لان حذف المعلل بدل على كمال
العناية لشأن العلل قوله من امر الله بدل المستفاد من قوله من شهد منكم
الشهر فليصمه قوله والمرخص له آخرا وهو اي المرخص بالقضاء كيف
ما كان متواترا او متفرقا وامره بمراعاة عدة ما افطره من غير تعرض
فيه للمستفاد بين من قوله تعالى فعدة من ايام اخر كما قيل فواجب عليه
قضاء ما شاء مراعيا فيه عدة ما افطر قوله والترخيص اي من الترخيص
المستفاد من قوله يريد الله بكم اليسر او من قوله فعدة من ايام اخر
قوله على سبيل اللف متعلق بقوله علل اي علل بفعل محذوف بطريق
ان المعللات اجمالا في الفعل المدلول عليه بما سبق وتشريع العلل من غير
تعيين لفقه بان لكل مع يرد وكل واحد منها الى ما هي له قال صاحب
الكشف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الكاد يهتدي اليه الا الثاقب
المحدث وذلك لان مقتضى الظاهر ترك الواو وكونها علة
لما سبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة او
معطوف على علة مقدرة فيصح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل
وبيان وجه اختياره على ترك العطف دقيق لا يكاد يهتدي اليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)